

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٩٠

الاثنين، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد ما زاوجو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانوه – بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكلس – كوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٢ (٢٠١٧) (S/2018/68).

1805191 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٢ (٢٠١٧) (S/2018/68)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2018/156 و S/2018/157، اللتان تتضمنان نصي مشروعي قرارين، على التوالي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): لطالما أقرّ مجلس الأمن بأن الحالة في اليمن تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد تسببت في أكبر أزمة إنسانية في العالم، تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. ويوجد النزاع مناطق غير خاضعة للحكم يمكن للإرهابيين أن يعملوا فيها، وهو يشكل تهديدات أمنية على بلدان المنطقة والنقل البحري الدولي، ويؤجج التوترات الإقليمية.

وعلى الرغم من أن الاهتمام الدولي مركّز بحق على الأهوال التي ما زالت تتكشف في سورية، يجب على المجلس ألا يتجاهل الحالة المروعة في اليمن. وعلينا واجب الاستجابة، باستخدام جميع الوسائل المتاحة لنا. ويجب علينا أن نظهر وحدة الجهود والغرض لإنهاء هذا النزاع الرهيب والمزعزع للاستقرار. ولهذا السبب قدمنا مشروع القرار S/2018/156 المعروض علينا اليوم.

إن نظام جزاءات الأمم المتحدة أداة حاسمة يجب علينا استخدامها للضغط على الأفراد والمنظمات العازمة على تقويض السلم والأمن في اليمن. ونرحب بعمل فريق الخبراء، الذي أدى دوراً رئيسياً في دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك من خلال تقديم توصيات بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارين ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان أن يستمر عمل الفريق.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا نحن في المجلس ألا نتجاهل الخطر المتزايد للقذائف التسيارية الآتية من اليمن، الذي يهدد بشكل خطير السلام والأمن الدوليين. إن هجمات مثل تلك التي شُنّت في ٢٢ تموز/يوليه و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ضد أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية أمر غير مقبول. وهي تقوّض آفاق السلام وتُطيل أمد النزاع وتعرّض حياة المدنيين للخطر. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت واحد ضد هذه الهجمات. وبإمكاننا أن نفعل ذلك من خلال التصويت تأييداً لمشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي يدين بشدة هذه الهجمات.

إن المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء عدم اتخاذ إيران للتدابير اللازمة لمنع توريد أو بيع أو نقل القذائف التسيارية القصيرة المدى ومكونات دفع القذائف التسارية والطائرات المسيرة من دون طيار، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى ما كان يعرف بتحالف الحوثي/صالح، كما ورد في تقرير فريق الخبراء. إننا نتفق مع تقييم الفريق بأن إيران، في ضوء ذلك، تنتهك الفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ويجب أن تخضع إيران والدول الأخرى التي تنتهك قرارات مجلس الأمن للمساءلة عن ذلك. ويجب على المجلس أن يقف بحزم في مواجهة عدم امتثال الدول، وأن يوجه رسالة واضحة بأن ذلك لن يسمح به. فذلك

ما يستوجبه ميثاق الأمم المتحدة منا – احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن. وثمة عدد قياسي يصل إلى ٢٢,٢ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الآن، ويمثل ذلك العدد زيادة ٣,٤ ملايين شخص عن العام الماضي. والنداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة العام الماضي لم يحصل سوى على ٧٠ في المائة من التمويل، بينما بلغ تمويل نداء هذا العام ٢,٩٦ بليون دولار. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستجابة للنداء بشكل كامل. ولا تزال كافة أطراف النزاع تفرض قيودا على وصول المساعدات الإنسانية الحيوية. وقد أوضح فريق خبراء الأمم المتحدة تأثير القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الشعب اليمني. لذلك يدعو مشروع القرار S/2018/156 المعروض على أعضاء المجلس إلى الوصول الكامل وغير المقيد للشحنات التجارية والإنسانية من خلال جميع موانئ اليمن، بما في ذلك الحديدة والصليف، وإلى زيادة الإمدادات بما يتجاوز مستويات ما قبل تشرين الثاني/نوفمبر.

وهذا العام عام هام. فبتعيين مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة، من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور والامتناع عن ارتكاب الأعمال الاستفزازية. وريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، يجب أن نحافظ على نظام الجزاءات لردع الذين قد يلجأون خلافا لذلك لاستخدام العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

لقد عملت المملكة المتحدة بجد مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يستجيب لشواغلنا حيال جميع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن والتهديدات الناشئة من النقل غير المشروع للأسلحة وإساءة استخدامها. وقد قضينا اليوم أكثر من خمس ساعات في محادثات مفصلة مع الوفود، واقترحنا عددا من الحلول التوفيقية. وأنا شخصيا ممتن للصبر الذي أبداه الجميع اليوم. لقد حاولنا التوصل إلى اتفاق بشأن نص يقدم تقييما متوازنا ومحايدا للحالة في اليمن، ولكن ذلك لا ينتقص من إدانتنا لمن تقوض أفعالهم السلام والأمن الدوليين.

ويجب علينا أن نثبت اليوم أننا في المجلس متحدون ضد تهديد مستقبل اليمن. ويجب علينا أيضا أن نوجه رسالة واضحة مفادها أننا نؤيد استقلالية فريق الخبراء وحياده. ونحن في المجلس نعول على تلك الأفرقة الدولية من الخبراء المستقلين. وقد لا نقدر دائما جميع التقارير المقدمة من تلك الأفرقة، وقد نجد استنتاجاتها غير مناسبة سياسيا، ولكن إذا كنا نريد للأمم المتحدة أن تؤدي وظائفها، يجب أن ندعمها في عملها.

ومن لم يصوتوا تأييدا لمشروع القرار اليوم يحولون دون توجيهنا رسالة واضحة إلى أولئك الذين يسعون إلى تقويض السلام والأمن في اليمن والمنطقة المحيطة به. لقد أخفقوا أيضا في أداء واجبهم في بذل كل ما في وسعهم لدعم النظام القائم على القواعد الدولية ومساءلة الدول التي تنتهك قرارات وافق عليها المجلس. ومن هذا المنطلق، أحث الجميع هنا بقوة على التصويت تأييدا لمشروع القرار.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لن يستطيع الاتحاد الروسي تأييد مشروع القرار S/2018/156 الذي اقترحه زميلانا البريطاني بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن الجزاءات المفروضة على اليمن، ولكننا لا نريد أي لبس في ذلك الصدد. بينما نؤيد تماما أغلبية أحكام مشروع القرار، ولا يمكننا أن نتفق مع استنتاجاتها وأدلتها غير المؤكدة، التي ستتطلب التحقق والنقاش من قبل لجنة الجزاءات.

إننا نتفق مع تمديد الحظر، وبذلنا كل ما يمكننا للتوصل إلى اتخاذ مشروع القرار اليوم، بدون أن نقترح أي حل توفيقي بشأن الصيغة. ولكن، للأسف، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق. ونعارض عموما من حيث المبدأ النهج المسيس للتجديد الفني لفريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات، حيث لا تستخدم مساعدته في تقرير المسائل التقنية ولا مسائل الخبرة بل المسائل الجغرافية السياسية، في الوقت الذي أصبحت الحالة في اليمن أكثر تعقيدا بكثير من المحاولات المتكررة التي تقودنا إلى الاعتقاد خلاف ذلك. وبالمناسبة، تكلمنا عن أهمية استمرار عمل الخبراء قبل ثلاثة أيام تحديدا، عندما أرسل الاتحاد الروسي طلبا إلى الأمانة العامة لتوضيح بعض التفاصيل المتعلقة باستخدام الأسلحة في اليمن ولم نتلق إجابة بعد على طلبنا. وخلال مشاورات الخبراء، أوضحنا - لم نكن وحدنا - بشكل جلي عدم موافقتنا على عدد من الأحكام الواردة في مشروع القرار على أساس استنتاجات انتقائية وموضع خلاف لفريق الخبراء.

وأود أن أشير إلى أنه خلال مناقشة التقرير النهائي للجنة الجزاءات، لم يكن هناك نهج قائم على توافق الآراء. لقد حاولنا أن نبلغ زملاءنا بأن تقييم استنتاجات فريق الخبراء قبل وضع لجنة ٢١٤٠ لتقييم نهائي لها خطأ وأمر سابق لأوانه. وللأسف، تم تجاهل شواغلنا التي نعلم أن العديد من الوفود تشاطرنا إياها.

والتصويت على مشروع قرار لا يحظى بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن يشق صفه في وقت تمس حاجته إلى الوحدة. وعلى نحو أوضح، فإن صياغة مشروع القرار التي اقترحتها المملكة المتحدة قد تكون لها عواقب مزعزعة للاستقرار بشكل خطير، لا للحالة في اليمن فحسب بل للمنطقة بأسرها، مما سيؤدي حتما إلى تصعيد التوترات الإقليمية والمعارضة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية. لقد قلنا كثيرا إننا نرى خطرا جسيما في اللعب بالأوراق الجغرافية السياسية، ويشمل ذلك العلاقات الشديدة التقلب بين السنة والشيعة في العالم الإسلامي. وبدلا من جعل العلاقات في الشرق الأوسط أكثر حدة، يجب أن نتخذ خطوات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار القائم على الاحترام المتبادل.

لقد اقترحنا مرارا خطة بديلة ومجدية للعمل الموحد تفترض أنه يجب التركيز، لا على الجزاءات أو ممارسة الضغوط، بل على الجهود المتضافرة حقا للسعي إلى سبل لحل حالات الأزمات. وينبغي لنا أن نبدأ بإيجاد سبل للشروع في عملية الحوار. لقد اقترح الاتحاد الروسي في السابق مبادرة لبدء مناقشات إقليمية شاملة بشأن بناء الثقة والأمن في منطقة الخليج الفارسي. وقد أظهر مسار الأحداث أن هذه الصيغة ستكون قيمة بالنسبة لكامل منطقة الشرق الأوسط أيضا. يجب أن يكون الأمن متبادلا وعلى المستوى الإقليمي وغير قابل للتجزئة. ويجب أن نشير أيضا إلى أن إمكانات القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ما زالت غير محققة. إذ يوجه الأمين العام إلى العمل بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لتشييد هيكل للأمن في المنطقة.

ومن أجل تجنب تقويض وحدة المجلس الأمن، يجب أن تكون قراراته غير سياسية وذات طابع فني في أغلبها. نؤيد تمديد ولاية فريق الخبراء. بيد أن الأحكام التي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تكون مستندة إلى حقائق مثبتة. ويجب أن تمنح اللجنة المزيد من المعلومات، وفي ذلك الصدد يجب أن يستمر عمل الفريق. وكبديل لذلك نقترح اتخاذ مشروع قرار فني بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعنية باليمن نطلب أن نطرحه للتصويت اليوم.

الرئيس: المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروعي القرارين. سأطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/156 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أُجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية:

المعارضون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الممتنعون:

الصين، وكازاخستان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/157، والذي قدمه الاتحاد الروسي.

أُجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة إيكلس كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اتهمت روسيا اليوم أغلبية أعضاء مجلس الأمن بمحاولة زعزعة استقرار المنطقة بتأييدها لمشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة (S/2018/156). وهذه ضلالة، في حين أن استخدام روسيا لحق النقض اليوم لا يخدم إلا حماية جهود إيران في زعزعة استقرار المنطقة واستشراء نفوذها الخبيث.

إن إخفاق مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة اليوم تسبب في نكسة لجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام في اليمن. ليست جميع الدول الأعضاء مسؤولة عن هذا الفشل الذريع، ولكننا سنعمل جميعا على التعامل مع عواقبه وهي: استمرار الصراع والمعاناة في اليمن، وإمكانية توسيع نطاق الحرب في المنطقة. إن تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2018/68) يسرد بتفصيل صادم الأدلة على استمرار إيران في تحديها المدمر لقرارات مجلس الأمن. ووجد الفريق أدلة كثيرة على انتهاك إيران الحظر المفروض على توريد الأسلحة لليمن والمتضمن في قرار مجلس ٢٢١٦ (٢٠١٥) المتخذ في عام ٢٠١٥.

أخفقت إيران في منع نقل المعدات العسكرية المتصلة بالقذائف التسيارية، وتكنولوجيا المركبات الجوية بدون طيار إلى المقاتلين الحوثيين. كيف عرف الفريق ذلك؟ لقد عرف ذلك لأن القذائف التسيارية التي أطلقها الحوثيون والتي سقطت على مقربة من مناطق مدنية في المملكة العربية السعودية، وتبين أنها إيرانية المنشأ. إن دوائر الاستخبارات في الولايات المتحدة تعرف منذ وقت طويل أن الأسلحة الإيرانية في أيدي الميليشيات اليمنية، وهذه الميليشيات تستخدمها لاستهداف عواصم جيران اليمن.

ردا على ذلك، فإن مشروع قرار المملكة المتحدة كان مجرد تعبير عن الحس السليم. وحذر إيران من إعطاء الحوثيون الأدوات لتهديد جيران اليمن وتهديد حرية الملاحة عبر البحر الأحمر. ولكن مسعى الحس السليم هذا لمساءلة إيران لم ينجح،

وينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يكونوا على بينة من الآثار المحتملة. وحذر فريق الخبراء من استخدام الحوثيين للقذائف التسيارية ضد المملكة العربية السعودية قائلا أن ذلك: ”ينطوي على إمكانية تحويل نزاع محلي إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقا“ (S/2018/68، صفحة ٢).

نتكلم كثيرا في المجلس عن استخدام الدبلوماسية الوقائية. إنها في الواقع الكيفية التي يمكننا بها الوفاء بولاية ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن. واليوم، فشلت الدبلوماسية الوقائية. لقد رحلنا الجزاءات ولكننا لم نستهدف الطرف الذي يزعزع الاستقرار في اليمن. لقد انتهكت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونتيجة لذلك، أصبح العالم خطوة أقرب إلى تفاقم المواجهة في الشرق الأوسط.

لقد تكلم كثيرا شركاؤنا عن رغبتهم في معالجة سوء سلوك النظام الإيراني على الصعيد الإقليمي في سياق خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشكر أعضاء المجلس الذين أيدوا هذا الالتزام اليوم. إن تصويتهم لدعم مشروع قرار المملكة المتحدة يوجه رسالة واضحة مفادها أنهم يتوقعون من إيران الوفاء بالتزاماتها الدولية.

بعث الاتحاد الروسي، وبوليفيا، والصين، وكازاخستان برسالة مضادة ولكنها واضحة بنفس القدر. فبدلا من المطالبة بمساءلة إيران، قررت تلك الدول حماية إيران من المسؤولية. وبدلا من حماية زملائها من الدول الأعضاء، رفضت التدخل والدفاع عن شركاء مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبدلا من الإصرار على أن تفي إيران بالتزاماتها الدولية، وجهت دعوة إلى إيران لمواصلة تعزيز الفوضى في الشرق الأوسط. إن أفعالها لن تُنسى ولن تمر من دون رد.

لقد كان تصويت اليوم خيبة أمل عميقة، ولكن حاشي أن يكون هذا نهاية الطريق المفضي إلى مساءلة إيران. إن إيران تعمل على ترسيخ أقدامها في جميع أنحاء المنطقة. ونرى هذا في لبنان وسوريا والعراق. إنها تستخف بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، وفي الوقت الذي نتكلم فيها هنا، تعمل إيران على تحويل العالم إلى مكان أكثر خطورة. لن نتردد في مواصلة توعية العالم بأفعال إيران الجائرة، ولن تتوقف حتى تتوقف طهران وأن يصبح السلام ممكنا مرة أخرى لشعوب الشرق الأوسط.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) الذي يجدد نظام الجزاءات على اليمن. وأود أن أشكر المملكة المتحدة بصفتها القائمة على الصياغة على جهودها والتزامها بالسعي إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن تجديد نظام الجزاءات. وتأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

كما قلنا مرارا وتكرارا إلى جميع شركائنا في مجلس الأمن، إن أولوية فرنسا هي تجديد نظام الجزاءات. ولذلك السبب صوتنا مؤيدين لتجديد تقني للقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). ومن الضروري أن يتم الإبقاء على تجديد نظام الجزاءات حتى يستطيع فريق الخبراء من مواصلة عمله في السنة المقبلة.

لقد سبق أن أعربنا عن قلقنا إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2018/68) الذي يفيد بأن إيران غير ممتثلة لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أعربنا عن قلقنا العميق إزاء عمليات إطلاق الحوثيين قذائف تسيارية على المملكة العربية السعودية والبحر الأحمر، وهو حدث ما برحنا ندينه مرارا.

أود أن أكون في غاية الوضوح بشأن هذه النقطة. نحن ندين بشدة عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي ينص على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع توريد، أو بيع أو نقل القذائف ومكوناتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك المركبات الجوية غير المأهولة لصالح الأفراد والكيانات الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة، ولا سيما

الحوثيون. وستواصل فرنسا التعبئة بشأن مسألة نقل التكنولوجيا والمعدات التسيارية في المنطقة في الأشهر المقبلة.

كما يبين تقرير فريق الخبراء، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور على نحو يبعث على القلق الشديد. ويساورنا بالغ القلق إزاء تقرير الفريق عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن استمرار القتال والغارات أدى إلى مقتل العديد من المدنيين وجرح كثيرين آخرين. اليمن في حالة طوارئ إنسانية قصوى، مع انعدام الأمن الغذائي الحاد، والافتقار إلى الضروريات الأساسية التي تمس الحاجة إليها وقد أثرت بشدة في القطاع الصحي.

إن الخطة الإنسانية للتحالف تشكل خطوة أولى إيجابية ينبغي الترحيب بها وتنفيذها بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويجب أن تظل أولويتنا هي معالجة الأزمة، التي هي من بين أخطر المشاكل في العالم، من خلال ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وبأمان وبدون عوائق إلى السكان المتضررين في جميع محافظات اليمن.

وأخيرا، وبالتوازي مع التزامنا بالجانب الإنساني، يجب أن نظل معبئين لبث زخم سياسي جديد. ويتيح تعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام المعني باليمن، السيد مارتن غريفيث، فرصة لجميع الأطراف من أجل الانخراط من جديد وبصورة حقيقية في المفاوضات وبدون شروط مسبقة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نواصل إبلاغ الأطراف الفاعلة الإقليمية بالحاجة إلى اضطلاعها بدور مسؤول وبناء في اليمن. ويجب أن يظل هدفنا جميعا هو التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية، ودعم وساطة الأمم المتحدة، لتشجيع الأطراف على استئناف الحوار بغية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يحترم السلامة الإقليمية للبلد. إن وحدة المجلس في هذا الصدد حاسمة. ويقع علينا، منفردين ومجتمعين، دور هام ينبغي لنا القيام به، تحقيقا لهذه الغاية.

السيد ما زاوجو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في الآونة الأخيرة، تدهورت الحالة في اليمن بصورة متزايدة جراء توقف العملية السياسية، واحتدام الصراع العسكري الذي طال أمده، والحالة الإنسانية الصعبة. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء الوضع الراهن في اليمن. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهود الوساطة من أجل إجبار الأطراف اليمنية على وقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات، بغية التوصل إلى تسوية سياسية تمكّن من استعادة السلام والأمن والاستقرار في اليمن في أقرب وقت ممكن.

ويمكن لتجديد جزاءات مجلس الأمن المحددة الأهداف المفروضة على اليمن، إلى جانب تمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، المساعدة على النهوض بالحل السياسي للقضية، وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تيسير السلام، وخدمة مصالح كل من اليمن وبلدان المنطقة. ولذلك فإن الصين تؤيد بقوة تجديد الجزاءات المحددة الأهداف وتمديد ولاية فريق الخبراء.

وينص القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨)، الذي قدمه الاتحاد الروسي واعتمده مجلس الأمن للتو، على تجديد الجزاءات المحددة الأهداف، وتمديد ولاية فريق الخبراء لمدة عام واحد. وترحب الصين باعتماد القرار الذي صوتت مؤيدة له. ويعكس القرار أوسع توافق ممكن في الآراء داخل مجلس الأمن. ويمكنه المساعدة على الدفع قدما بالحل السياسي للقضية وتعزيز جهود المجتمع الدولي. وهو يخدم مصالح كل من اليمن وبلدان المنطقة.

ويقترح مشروع القرار S/2018/156 الذي قدمته المملكة المتحدة، تجديد الجزاءات المحددة الأهداف، وتمديد ولاية فريق الخبراء لمدة عام. ويعكس ذلك توافق الآراء بين أعضاء المجلس، الذي نرحب به. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك اختلافات وخلافات كبيرة فيما بين أعضاء المجلس بشأن بعض عناصر مشروع القرار. ونرى أن المسألة قيد النظر بالغة التعقيد والحساسية. ومن غير المستصوب أن يتوصل المجلس إلى نتيجة

متسرعة في غياب أدلة كافية. ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا بصبر المشاورات وأن يقوموا بالتوفيق بين مواقفهم، وأن يسعوا إلى تحقيق توافق في الآراء وأن يحافظوا على وحدة المجلس لإفساح المجال كاملا لآلية الجزاءات والتوصل إلى حل سياسي.

لقد تبنت الصين على الدوام موقفا موضوعيا ونزيها تجاه مسألة اليمن، وليس لدينا أهداف خفية. ونؤيد وحدة اليمن وسيادته وأمنه وسلامته الإقليمية. ونعتقد أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في اليمن. وندعو جميع الأطراف إلى دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والتوصل فورا إلى حل شامل عن طريق الحوار والتفاوض على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ووسائل تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني. ونأمل أن تتمكن بلدان المنطقة من التغلب على خلافاتها عن طريق الحوار والتفاوض.

لقد صوتت الصين على مشروعي القرارين S/2018/156 و S/2018/157 على أساس الموقف الثابت الذي أشرت إليه للتو. وقد شاركنا بنشاط في المشاورات، بعد اضطلاعنا بدور بناء من خلال جهودنا الدؤوبة الهادفة إلى بناء توافق في الآراء.

ونعرب عن أسفنا لأن بعض البلدان وجهت اتهامات لا أساس لها ضد المواقف القائمة على المبادئ للبلدان الأخرى على الرغم من الوقائع.، وهذه الممارسات، التي لن تساعد على حل المسألة قيد النظر أو الحفاظ على وحدة المجلس، غير مقبولة تماما.

السيد ميثا كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر وفد المملكة المتحدة، بصفته قائما بالصياغة فيما يخص المسائل المتعلقة باليمن، على جهوده الرامية للتوصل إلى حل توفيقي مقبول لجميع أعضاء المجلس، من أجل تجديد نظام الجزاءات ذي الصلة. إن تأييدنا لمشروعي القرارين (S/2018/156 و S/2018/157) اللذين نظرنا فيهما يستند أساسا إلى اقتناعنا بأهمية الحفاظ على نظام الجزاءات المذكور آنفا بغية الإسهام في إنهاء الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن.

ونعتقد أنه من الضروري ردع قدرة الأفراد أو الكيانات التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في ذلك البلد والحد منها، من أجل العمل على تعزيز التوصل إلى حل سياسي. ونحن ملتزمون بذلك، لا سيما وأن المجلس قد عهد إلينا بمسؤولية رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وهذه مهمة نأمل أن نؤديها بكل حياد ونزاهة، وأن نعمل بصورة بناءة مع جميع أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية النظر دائما في التطورات في اليمن بطريقة متوازنة، مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة وعلى أساس الأدلة المتاحة.

إن بيرو تندد بإطلاق القذائف على أراضي المملكة العربية السعودية، ضمن أحداث أخرى يجب إدانتها، على نحو ما ورد ذكره أيضا في أحدث تقرير لفريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2018/68) و، وبعضها له آثار إنسانية خطيرة على أراضي اليمن. ونعتقد أنه من الضروري في ذلك السياق، ضمان استمرار فريق الخبراء في إجراء تقييمات محايدة ومفصلة بشأن تنفيذ نظام الجزاءات وعن الحالة الراهنة على أرض الواقع لكي تنظر فيها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والمجلس.

ونرى أيضا أنه من الضروري توفير جميع الوسائل اللازمة للمبعوث الخاص الجديد ودعمه في مهمته الصعبة المتمثلة في استعادة الحوار والثقة بين جميع الأطراف المشاركة في الصراع.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت بوليفيا معارضة لمشروع القرار S/2018/156 الذي قدمته المملكة المتحدة، لأن مشروع القرار لم يحظ خلال المشاورات، بتأييد جميع الأعضاء وعلى الرغم من الملاحظات المتكررة والشواغل المعرب عنها، بما في ذلك التخلي عن الصمت، لم تؤخذ هذه الاعتبارات في

الحسبان. وبالإضافة إلى ذلك، وقبل جلسة اليوم، أيدت بوليفيا اقتراح التمديد التقني الذي من شأنه إتاحة الخروج من المأزق.

ولن تعتذر بوليفيا لأي طرف، على دفاعها عن المبادئ التي نؤمن بها، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول. ونأسف لعدم إجراء المزيد من المشاورات لضمان وضع نص يأخذ ملاحظات جميع الأعضاء بعين الاعتبار. ونأسف أيضا لعدم وجود محاولة لإبرام اتفاقات تسمح بالتوصل إلى نص متوازن، وتشدد على الحالة الراهنة لليمن.

وعلاوة على ذلك، فإن الميل إلى إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في الأزمة التي يمر بها اليمن، استنادا إلى حجة أن أعضاء المجلس لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق، تصرف غير مسؤول.

وأخيرا، يساور وفد بلدي القلق لأنه كان هناك محاولات، مرة أخرى، لاستخدام مجلس الأمن كأداة سياسية من الواضح أن لديها أهدافا انفرادية تتناقض تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأكون موجزا اليوم، بما أن مجلس الأمن سيقوم بمعالجة الحالة السياسية والإنسانية في اليمن في غدا. وترحب السويد بتجديد نظام الجزاءات عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وبتمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٢ (٢٠١٧). لقد تناولت السويد تصويت اليوم انطلاقا من موقف قائم على المبدأ، لأنها ملتزمة التزاما كاملا بالاستخدام الفعال للجزاءات بوصفها إحدى الأدوات العديدة لاستعادة وصون السلام والأمن الدوليين. ونحن نؤيد بقوة أداة فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة. ومن المهم أن يدعم المجلس نزاهة أداة الجزاءات وفريق الخبراء واستقلاليتهما وفعاليتهما. وأخيرا، فيما يتعلق بالجوهر، نكرر أن حظر توريد الأسلحة جزء حيوي من نظام الجزاءات الذي يجب التقيد به، مثلما يجب التقيد بمناشداته جميع الأطراف الامتثال للقانون الإنساني الدولي وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤) وتجديد الجزاءات عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). ونشكر جميع الوفود التي أيدت هذا القرار. إن اتخاذ هذا القرار بالإجماع يتيح فرصة للمزيد من العمل الشاق من أجل التوصل إلى تسوية يمنية وتحسين الحالة في المنطقة بشكل عام، وفي الوقت نفسه، نحن على ثقة بأن الفريق سيواصل التحقيق بشكل وثيق في المعلومات المتعلقة بإطلاق الصواريخ على أراضي المملكة العربية السعودية، الذي ندينه بأقوى العبارات.

ومرة أخرى، نؤكد أنه من أجل معالجة المسائل الأساسية في المنطقة، يجب تنفيذ نهج موحدة من جانب جميع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران. ويؤيد الاتحاد الروسي ويقدر العلاقات مع جميع الدول في المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية وإيران، وسنواصل بناء تلك العلاقات بغية تحسين الحالة في المنطقة التي ينبغي إحلال السلام فيها بصورة نهائية.

وردا على ما قالت ممثلة الولايات المتحدة، أود أن أشير إلى أننا لم نؤيد مشروع القرار S/2018/156 الذي قدمته المملكة المتحدة، لا لأننا نرغب في إفشاله بأي طريقة ممكنة، ولكن لأننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة حالات فردية من أوجه الصياغة المحددة الرئيسية. وق ذكرت هذا الأمر بالفعل لأن الهدف من مشروع القرار كان هو تمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، وليس مساءلة إيران أو ممارسة الضغط من خلال الائتلاف المناهض لإيران. وبيان ممثلة الولايات المتحدة اثبت أن شواغلنا في ذلك الصدد لم تكن واهية.

وعلى أي حال، فإننا نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على اتخاذ القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) – وهو قرار سليم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفنا أن مشروع القرار S/2018/156 الذي عرضته المملكة المتحدة لم يُعتمد. لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٠١٨ ٢ (٢٤٠٢) لأن نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بالقرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧) بحاجة إلى تجديد. ونؤيد بقوة الفريق ونظام الجزاءات المذكورين. ويؤسفنا أن شواغلنا بشأن عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة، وانتهاكات القانون الإنساني والمشاكل المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لم تعالج بشكل كاف في القرار المتخذ. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج الأزمة الإنسانية باعتبارها مسألة منفصلة في المجلس، ونأمل أن نتمكن من وضع الصيغة النهائية لنص بهذا المعنى في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف إلى العمل مع مبعوث الأمم المتحدة المعين حديثا بغية التوصل إلى حل سياسي شامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل هولندا على بيانه، وأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية .

صوتت دولة الكويت مؤيدة مشروع القرار الأول S/2018/156 الذي عرضته المملكة المتحدة، لأنه أولا يجدد نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والقرار () ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ولأنه يجدد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن. ويتضمن كذلك لغة هامة تسعى إلى معالجة بعد خطير في الأزمة اليمنية يجب أن يأخذ حيزا من اهتمام مجلس الأمن، وألا هو تهريب صواريخ باليستية إلى اليمن من الخارج وإطلاق تلك الصواريخ الباليسيتة من قبل الحوثيين على المملكة العربية السعودية الشقيقة. فقد وصل عدد الصواريخ الباليسيتة التي تم إطلاقها على المملكة، حتى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، ٩٥ صاروخا. ونحن في دولة الكويت نستنكر وندين بأشد العبارات الهجمات بالصواريخ الباليسيتة التي تطلق على المملكة العربية السعودية من قبل الحوثيين،

وادعاءات الحوثيين بتنفيذهم لهجمات كذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وإعلانهم كذلك عن نيتهم الاستمرار في شن هذه الهجمات ضد المملكة ودول أخرى في المنطقة، وهو ما نعتبره تطورا خطيرا وتحديا لإرادة لمجتمع الدولي وتجاهلا للمساعي الرامية إلى التوصل إلى الحل السياسي المنشود، الذي ينهي هذا النزاع في اليمن الشقيق. ونؤكد هنا وقوف دول الكويت الكامل إلى جانب الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودعمنا الكامل لجميع الإجراءات المتخذة للحفاظ على أمنها واستقرارها. نحن جميعا أعضاء في اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على اليمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ووقد اطلعنا على النتائج التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (S/2018/68) حول تلقي الحوثيين الدعم من جهات خارجية، خاصة فيما يتعلق بأسلحة تم توريدها إلى اليمن بعد فرض حظر توريد الأسلحة، الأمر الذي يعد انتهاكا واضحا وصريحا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بحظر توريد الأسلحة وبما جاء في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، نجدد التأكيد على أن الحل السياسي في اليمن يجب أن يستند إلى ما ورد في منطوق الفقرة ١ من هذا القرار والمرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يعتبر ركيزة أساسية لتسوية الأزمة اليمنية، وبما يحافظ على سيادة ووحدة اليمن وسلامة أراضيه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.